الترجمة– دراسة في الماهية والنظريات

الباحثة: وفاء معد
دكتورة في اللسانيات، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء
مترجمة قضائية محلفة
المغرب

ملخص

نهدف من خلال هذا المقال التعريف بالترجمة من خلال مختلف نظرياتها من أجل الإلمام بجوانبها المتعددة عن طريق الكشف عن رؤى المنظرين لها ومناقشة هذه الأخيرة مع الكشف عن مدى التقارب والتباعد بين نظرياتهم من أجل بلورة رؤية شاملة حول الترجمة كعملية تواصلية وفق أبعادها المتعددة.

الكلمات المفاتيح: الترجمة – النظرية الأسلوبية– النظرية الغائية– النظرية التكافؤية– المعادلة– مناهج تحليل الخطاب السيميائي– دلالة التضمن

مقدمة

تعد الترجمة عملية صعبة المراس والممارسة، عملية تضع المترجم بين سندان اللغة ومطرقة المعنى وما يصاحب ذلك من بحث عن الدقة والسلاسة والمنطق، عملية يختلط فيها تجاذب الثقافات بتجاذب اللغات وبين هذا وذاك هناك خطر التضحية بالنص روحا ومعنى وتعبيرا.ومن أجل كل هذا كثر الجدل حول طبيعة العملية الترجمية، وتنامت وتشعبت مقاربات وأبعاد هذه الأخيرة.

بتعقيد الحياة اليومية، و ازدياد التقارب الكوني في إطار ما يسمى بالعولمة التي طالت جميع الميادين؛ السياسية، و الأدبية، و العلمية، و الإدارية، و الثقافية، و التجارية، و كذا القانونية، وما تمخض عن ذلك من نشوء عهد جديد لم تعد فيه وسائل التواصل، و الاتصال تشفي غليل الشعوب و الأمم في مد جسور التقارب و التواصل لغرض أو لآخر، ازدادت وكبرت المسؤولية الملقاة على عاتق المترجم عامة والمترجم القانوني خاصة و الذي يجد نفسه محاصرا بين المفارقات اللغوية الثقافية ،و اختلافات الأنظمة القانونية و"تنافرها"، وما يطرحه ذلك من مشاكل مصطلحية، و لغوية، و سيميائية تدفعه إلى التضحية بالجانب اللغوي، و السيميائي، و الجمالي للغة حتى يستطيع إنزال كفة المعنى و الذي يعتبر عاملا حاسما في إطار كل ما هو قانوني.

والترجمة بشكل عام ممارسة فكرية وذهنية، لازمت الإنسان على مر العصور، بغية منه في تحقيق التواصل مع الآخر. فالممارس لعملية الترجمة، يعيد صياغة الرسالة الأصلية بعد تلقيها واستيعابها، ثم يعيد تحويلها إلى لغة المتلقي في إطار تواصلي، حتى يتمكن هذا الأخير من فهمها. نتوخى من خلال هذا المقال، التعريف بالترجمة مع التطرق لبنظريتها العامة، والحديثة.

ماهية الترجمة

اختلفت تعريفات الترجمة حسب الأساس الذي ارتهنت عليه نظرة الدارسين والمقاربين لها. فقد عرف ديديرو الترجمة بأنها " نسخة لخطاب تمت صياغته في لغة ونقل من لغة إلى أخرى".[1]

ومن وجهة نظر لغوية، عرفها كاتفرد (1917-2017) بقوله إنها "عملية تتم بين اللغات وتتمثل في تعويض نص كتب في لغة أصلية بنص كتب بلغة هدف"[2]. ومن نفس الوجهة قدم جاكبسون (1896-1982) اقتراحات لتعريفها حددها في ثلاثة أنواع:

- الترجمة داخل اللغة، معتبرا أن الترجمة تتم داخل نفس اللغة، وهو ما يحيل إليه تعريف لسان العرب الذي أوجزها في الإيضاح والتفسير.
- الترجمة بين-لغوية؛ وهي عملية نقل لنص ما من لغة ما إلى لغة أخرى.
- الترجمة بين-سميائية؛ والتي ترتبط بنقل المعطيات الشفوية إلى تجليات غير شفهية.

إلا أن الواقع الاستعمالي للغة؛ والذي ما فتئ يتطور ليواكب تطور العالم، أنتج مزيدا من الأبحاث في علوم الترجمة. وهو ما جعل تعريفها يتجاوز الحدود اللسانية البحتة التي نادى بها أعلام الدرس اللغوي، لينظر إليها باعتبارها عملية لغوية، وتواصلية، وتثاقفية تكتنف نقل ثقافة النص الأصل إلى ثقافة النص الهدف مع كل ما يصاحب ذلك من حمولات ثقافية، وتاريخية، واعتبارات مرجعية عديدة. فأصبح النص الهدف في المقاربة التواصلية مركز الثقل في عملية الترجمة التي تعتبر، في سياق هذا التصور كما ترى رايس، " عملية نقل بين-لغوي يتمثل في تأويل معنى نص انطلاق وانتاج نص الوصول مع محاولة تحقيق علاقة التكافؤ بين النصين حسب معايير التواصل وفي حدود الإكراه المفروض على المترجم الذي ينبغي عليه أن يعيد ما قاله كاتب النص الأصلي والا يحل مكانه ليصبح هو المتلفظ" [3].

أما نايدا (1914-2011)، مطور نظرية الهدف، فيتصور أن عملية الترجمة تكمن في أن ينتج المترجم رسالة هدف تكافئ الرسالة الأصل، مع الأخذ بعين الاعتبار، الدلالة أو شكلية الصياغة في الثقافة المستقبلة، وهوما يستلزم التكييف أو التحيز على المستوى النحوي، والمستوى المعجمي، والمستوى التركيبي[4].

أما رايس (و1957)، فتعارض فكرة إمكانية الوصول إلى إجماع تام حول ماهية الترجمة؛ تبعا للتباينات في وجهات نظر المنظرين والدارسين للترجمة وطريقة رؤيتهم لها كفعل وكممارسة، إضافة إلى اختلاف الغرض المنشود من الترجمة. كما أن تنوع النصوص، والأصناف، والأجناس النصية، وما تكتنفه أحيانا من إيديولوجيات تؤثر في عملية الترجمة، يجعلها عملية بعيدة عن النمطية من حيث المنهج والأسلوب؛ جراء الاختلاف في تناولها الذي يكون الدافع وراءه إنتاج ترجمة مكافئة [5].

أما التصور التأويلي للترجمة، فيرى أنها ليست عملية ذهنية وفكرية بين لغتين فقط، بل بين خطابين مختلفين، حيث يتحرر المترجم إلى حد ما من النص الأصلي؛ في محاولة منه لرصد قصد منتجه وإعادة إنتاجه بصيغة مفهومة ومقبولة ثقافيا لدى المتلقي.[6]

أما لدرر(و1934)، فترى بأن الترجمة كفعل عبارة عن عملية نقل لحمولات مفاهيمية وعاطفية من لغة إلى أخرى [7].ويقول الجاحظ (776-868 م) في كتابه الحيوان:" ولا بد للترجمان من أن يكون بيانه في نفس الترجمة، في وزن علمه في نفس المعرفة، وينبغي أن يكون أعلم الناس باللغة المنقولة والمنقول إليها، حتى يكون فيهما سواء وغاية، ومتى وجدناه أيضا قد تكلم بلسانين، علمنا أنه قد أدخل الضيم عليهما؛ لأن كل واحدة من اللغتين تجذب الأخرى وتأخذ منها، وتعترض عليها، وكيف يكون تمكن اللسان منهما مجتمعين فيه، كتمكنه إذا انفرد بالواحدة، وإنما له قوة واحدة، فإن تكلم بلغة واحدة استفرغت تلك القوة عليهما، وكذلك إن تكلم بأكثر من لغتين، على حساب ذلك تكون الترجمة لجميع اللغات. وكلما كان الباب من العلم أعسر وأضيق، والعلماء به أقل، كان أشد على المترجم، وأجدر أن يخطئ فيه. ولن تجد البتة مترجما يفي بواحد من هؤلاء العلماء"[8]

النظريات الحديثة في الترجمة

يجمع منظرو الترجمة على أن جل نظرياتها تتناول طرق نقل نص أصلي إلى نظام ثقافي ولغوي هدف، وما يكتنفه ذلك من خصائص دلالية، وتركيبية، وأسلوبية، بغية تحقيق هدف الترجمة، عبر تبني خطوات لغوية وذهنية تروم تحقيق الإفهام والاستيعاب، في إطار شمولي كلي، أي على مستوى العبارة وليس بشكل فردي أحادي على مستوى اللفظ. نتطرق في هذا المبحث لأهم النظريات الحديثة التي تتطرق لموضوع الترجمة.

- **النظريات اللغوية والتفسيرية والنصية والتكافؤية والأسلوبية**

➢ **النظرية اللغوية**

تعتبر النظرية اللغوية أن النص يشكل وحدة منغلقة على مجموعة الكلمات المكونة له، بناء على تراكيب معينة تشكل جملا وعبارات. ويرى فيدروف أن الترجمة عملية لغوية محضة، وأن مقاربتها ترتهن بالأساس إلى مبادئ علم اللسانيات، وناشد كل من فيني وداربلنيه بتناول الترجمة باعتبارها موضوعا يندرج ضمن علم اللسانيات، فاقترحا تقنيات ومناهج للترجمة وهي؛ الترجمة الحرفية، والاقتراض، والنسخ، والتحوير، والتكييف، والمعادلة، والملاءمة. بينما اقترح مونان بأن تتم دراسة إشكاليات الترجمة بناء على علوم اللسانيات المعاصرة. أما كاتفورد، فقد اعتمد في مقاربته للترجمة على المستوى اللغوي؛ بحيث يبحث في المعنى، انطلاقا

من جميع مكونات النص البنيوية، بما في ذلك الصوت، والحرف، والكلمة، والجملة، والمستوى التعبيري. كما تناول عنصري التكافؤ والتقابل اللازمين لتحقيق الهدف المتوخى من الترجمة حيث يقول: " إنه من الضروري لنظرية الترجمة أن تستند إلى نظرية في المعنى، ومن دون نظرية كهذه تظل عدة مظاهر محددة وهامة في عملية الترجمة غير قابلة للمناقشة[9].

وقد وضع بيتر نيومارك، المدافع عن النظرية اللغوية، عدة اعتبارات لتحليل النص مثل نية مؤلف النص، ونية المترجم، ونية القارئ، وبيئة النص، وأسلوب الصياغة، فأشار بذلك لمنهجين أساسيين للترجمة هما:

- **الترجمة الدلالية:** على أساس أن المعنى الذي تضمنه السياق، يجب نقله وفق حدود النحو والدلالة للغة الهدف.
- **الترجمة الاتصالية:** حيث تسعى الترجمة من خلاله لخلق تأثير لدى المتلقي، بلغته، يشبه التأثير الذي أوقعه النص موضوع الترجمة لدى المتلقي الأصلي.

وترتهن النظرية اللغوية للترجمة إلى مبدأ أن النص المترجم مكون من كلمات، وهذه الكلمات هي المعطى الموضوعي المتاح للمترجم وبالتالي؛ فهو يتناول اللغة وفق علوم اللسانيات، وقد ذهب بعض رواد النظرية اللغوية للترجمة إلى أن مقاربة الترجمة تتم من خلال نظرية المعنى، وأن للترجمة مستويين اثنين، الأول هو الكشف عن المكافئ اللغوي للوحدة اللغوية التي يكتنفها النص الأصلي، أما المستوى الثاني، فأساسه الكشف عن المعنى المتوخى من النص والمعبر عنه من خلال المستوى اللغوي الموظف به.

- **النظرية التفسيرية**

يرى أصحاب هذه النظرية أن الترجمة مستوى من مستويات التواصل بين كاتب النص في اللغة المصدر، ومستقبله في اللغة الهدف، وأن هناك عناصر ثلاث تتكون منها الترجمة وهي:

- فهم المعنى
- وتحديد اللفظ
- وإعادة التعبير

وحسب المؤيدين لهذه النظرية، فإن أول مرحلة يقوم بها المترجم هي تفسير كلمات النص في لغة المصدر ليستوعب دلالاتها ومعانيها، ثم يلجأ بعد ذلك، إلى إعادة صياغة ما استوعبه وفهمه من النص الأصلي، ثم ينقله إلى اللغة الهدف مع الحرص على تحقيق نفس الهدف لدى المتلقي؛ أي أن النظرية التفسيرية ترتكز على المعنى.

كما تعتبر النظرية التفسيرية أن النص وحدة متكاملة ثلاثية الأبعاد، إذ تشمل البعد اللغوي والبعد الفكري، والبعد التأثيري، وبالتالي؛ فوفق هذه النظرية، تسعى الترجمة إلى تشييد مطابقة تأثيرية بين النصين المصدر والهدف، كما ترى أن غياب المطابقة اللغوية والثقافية، يستلزم خلق تكييف ثقافي في اللغة الهدف بغية إنشاء نفس الأثر المتوخى إحداثه من خلال النص المصدر.

كما ترى النظرية التفسيرية أن النص وحدة مفتوحة ذات أبعاد ثلاثة:

- البعد الأفقي: ويتجلى في النظرية اللغوية.
- البعد العمودي: ويتجلى في الأسلوب والترابط التركيبي.
- البعد العرضي: ويتجلى في نوع النص وعلاقته بنصوص أخرى.

➢ **النظرية النصية**

ترتهن هذه المقاربة إلى مناهج تحليل الخطاب والمنهج السيميائي؛ اللذان يشكلان علم اللغة النصي، ولتحقيق مبادئها، يتعين التركيز على عناصر البنية، والترابط، والاتساق، والالتحام النسيجي للنص.

ويميز رواد هذه النظرية بين الجملة والنص، على اعتبار أن تحليل النصوص لا يتم إلا من خلال التجلي اللفظي لها أي من خلال وضعية اتصال خاصة.

ومن روادها هاليدي وحسن، حيث يركزان في مقاربتهما للترجمة على ترابط النص واتساقه، ولحمة النسيج اللغوي له، كما تعتبر هذه النظرية أن لكل نوع من النصوص تقنيات دراسة؛ تبعا للعوامل اللغوية الداخلية به، بما في ذلك مستويات اللفظ، والدلالة، والنحو، والأسلوب، وكذا الاعتبارات الخارجية كالإيحاءات الشعورية، والإيماءات، والإشارات التعبيرية، والتلميحات. وهي بذلك تكون قد اهتمت بالنص على مستوى الشكل والمضمون.

➢ **النظرية التكافئية**

يقترح يوجين نيدا في كتابه *نحو علم الترجمة* نوعين من التكافؤ:

- ❖ تكافؤ على مستوى الشكل؛ يعني بنقل شكل النص الأصل بشكل آلي.
- ❖ التكافؤ الديناميكي؛ وتعتبر مقاربة خاصة بنيدا، وبنظريته الخاصة بالترجمة، حيث يتم من خلاله نقل النص الأصل بنفس حمولته التأثيرية إلى اللغة الهدف.

➢ **النظرية الأسلوبية:**

كان للعالم اللغوي السويسري، دي سوسير، مؤسس المدرسة البنيوية، الفضل في وضع أسس علم الأسلوبية. حيث فرق في دراسته بين اللغة والكلام، وقد درس اللغة في شقها الاجتماعي، واعتبرها نظاما اجتماعيا متعدد الروابط والعلاقات؛ فميز بين صوت اللفظ ودلالته، على اعتبار أن المعنى يتبلور في إطار عملية ذهنية بحتة. وقد أوضح تلميذه شارل بالي، أن للأسلوبية دور يتمثل في البحث في القيمة العاطفية للحدث اللغوي الذي يكتنفه نسق النقل اللغوي، على اعتبار أن هذا النسق، من شأنه أن يحمل بعض القيم غير الخاضعة للوعي والإدراك، وأن هناك صورا مختلفة يعبر بها عن نفس الشعور على نحو متعدد، فللتعبير عن الفشل مثلا، نقول: فشلت، أو أخفقت، أو خسرت، أو لم أنجح، أو.... إلخ. كما أنه عندما نريد التعبير عن الشكر فنقول: شكرا، أو أنا ممتن، أو جزاك الله خيرا، إلخ... وهو ما أطلق عليه اسم متغيرات، على اعتبار أنها تعكس نفس الفكرة والشعور أو تعبر عن نفس الحدث.

ومن بعد شارل بالي، جاء آخرون مثل جول ماروزو، ومارسيل كراسو اللذان دعيا إلى تناول الدراسات الأسلوبية وفق منهج وصفي، لكن لقي اقتراحهما معارضة من الألماني ليوسبيتزر، الذي اقترح ما يسمى بالأسلوبية السيكولوجية، وفق منهج انطباعي وذاتي، على اعتبار أن الإبداع أمر فردي وخاص. وبالتالي؛ لا تتأتى دراسة الأسلوب بناء عن دراسة علم النفس. وقد أكد على أن التناقض الحاصل بين الأسلوبية واللسانيات، يكمن في أن هذه الأخيرة سطحية، ونسبية، وتفتقر للاستقراء الجيد والمستخلصات، وأن دراستها يجب أن ترتهن لأكثر مما هو لغوي ومنطوق.

بعد الاسلوبية جاء رومان جاكبسون لينادي بتطبيق المنهج الوظيفي الذي تبناه بالي، مؤكدا أن وظيفة اللغة الأساسية هي النقل والتواصل، وموضحا أن التواصل عملية تنضوي على عناصر ستة هي: المرسل، والمتلقي، والقناة، والرسالة، والمرجح، والمصطلح.

فتلاقحت الأسلوبية مع النظريات اللسانية، فأثمرت ما عرف بالنظرية الشعرية، أو النظرية الإنشائية، وغرضها الاعتماد على البنية والشكل والدلالة في دراسة المعنى، عوض الاهتمام بالنص ومؤلفه، فوجهت دراسة للجانب التأثيري له. وبالتالي؛ فهي تعمل على تفكيك النص وإعادة تركيبه لرسم نظامه البنيوي عبر التحليل.

- **النظريات الدلالية والوظيفية ونظرية الهدف**

➢ **النظرية الدلالية**

تطورت الدراسات الأسلوبية وتلاقحت مع الفنون الأدبية، وانبثق عنها علم العلامات اللسانية أو السيميائية. فبزغ مصطلح السيمياء، في كنف بعض الإصدارات العربية القديمة، كمؤلفات جابر بن حيان، وابن سينا، وابن خلدون، وقد خصص هذا الأخير فصلا في مقدمته لعلم أسرار الحروف.

وعلم السيمياء يدرس العلامة وأنساقها، على اعتبار أن تعالق العلامة بمدلولاتها، سببه تقاطعها مع علوم عدة. والدلالة لا تدرس علاقة الألفاظ بمدلولاتها فحسب، بل حتى علاقة الأشياء بمدلولاتها.

قال ابن خلدون؛ "واعلم أن الخط بيان " عن القول والكلام كما أن القول والكلام بيان كما في النفس والضمير من المعاني، فلا بد لكل منهما أن يكون واضح الدلالة. " [10]

❖ **علم الدلالة**

تعددت الآراء والنظريات حول علم الدلالة، فلم يعرف استقرارا مفاهيميا، وأكثر تعريفاته شيوعا أنه العلم الذي يدرس أنساق العلامات، واللغات، والإشارات، والتعليمات. وقد أوضح دي سوسير أن علم الدلالة يبحث في حياة العلامات، انطلاقا من المعطى الاجتماعي، وبالتالي؛ فهو يتطرق جزئيا للبحث في المعاني. **حيث** " يعد فرعا من فروع علم اللغة، ولم يقتصر البحث فيه على علماء اللغة فحسب، بل تطرق إليه العلماء بمختلف التخصصات" [11]

وقدم أحمد مختار عمر(1933 – 2003) تعريفا له، ملخصا في أنه دراسة للمعنى، "أو العلم الذي يدرس المعنى، أو ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى، أو ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز، حتى يكون قادرا على حمل المعنى"[12]

"فعلم الدلالة هو العلم الذي يتناول المعنى، والشرح، والتفسير، ويهتم بمسائل الدلالة وقضاياها، ويعتبر أهم فرع من فروع علم اللغة" [13]

وبالتالي؛ فوظيفة علم الدلالة تتلخص في دراسة المعنى انطلاقا من دراسة الرموز اللغوية وغير اللغوية، عن طريق تحليل كل الرموز المكونة له؛ بغية دراسة المعاني؛ على اختلاف مقاصدها وبغض النظر عن طرق التعبير عن هذه المعاني.

❖ **أقسام الدلالة**

وقد تطرق الدرس الدلالي لعدة حيثيات لغوية، تبعا للعلاقة بين الدال ومدلوله أو بين المصطلح ومفهومه، فاعتبر أن الدلالة والمعنى ينقسمان إلى أنواع فميز بين:

- **المعنى المباشر أو الأساسي**: وهو المعنى التصوري المباشر المتضمن في الوحدة المعجمية عند ورودها مفردة.
- **المعنى الثانوي**: وهو معنى مضاف إلى المعنى الأساسي، يتدخل في تكوينه سياق الجملة.

- **المعنى الأسلوبي**: ويحيل إلى القيم التعبيرية للفظ، كما تقترحها أو تفرضها الثقافة أو المجتمع.
- **المعنى النفسي**: وهو مستوى الذات المتكلمة، ويعتبر انعكاسا للدلالات النفسية للمتكلم كفرد.
- **المعنى الإيحائي**: وهو المعنى الذي تحمله الكلمات ذات الطبيعة الإيحائية.[14]

ويمكن تفسير هذا التقسيم للمعنى في كنف علم الدلالة بعدم استقرار القيمة الدلالية للوحدة المعجمية، حيث إن تحديد هذه القيمة يتم عن طريق استعمالاتها ضمن السياقات المختلفة، وهو ما يعبر عنه بالتعدد الدلالي للوحدات المعجمية.

وقد اتخذت الدلالات في الدرس اللغوي تقسيمات أخرى، اعتمادا على اعتبارات مغايرة ترتهن في جلها إلى معرفة طبيعة العلاقة بين الفعل الدلالي والمدلول. هذه الاعتبارات تنقسم إلى: دلالة لفظية عرفية، ودلالة طبيعية ودلالة عقلية.

❖ **الدلالة اللفظية العرفية** ترتهن إلى ثلاثة عناصر هي: اللفظ والمعنى والوضع.

واللفظ، وهو "نوع من الكيفيات المسموعة، والمعنى الذي جعل اللفظ بإزائه، وإضافة عارضة بينهما هي الوضع، أي جعل اللفظ بإزاء المعنى، على أن المخترع قال: إذا أطلق هذا اللفظ فافهموا هذا المعنى"[15].

وهي تلك الدلالة العرفية أو الاصطلاحية، التي تواضع الناس على اصطلاحهم على دلالتها، وبالتالي؛ فإن إدراك الدلالة الموضعية، يرتهن إلى العلم المسبق بطبيعة العلاقة بين الدال ومدلوله، حيث يقول في ذلك المسدي (1975): "لا يتسنى للعقل البشري من تلقاء مكوناته الفطرية ولا الثقافية أن يهتدي إلى إدراك فعل الدلالة إلا إذا ألم سلفاً بمفاتيح الربط بين ما هو دال وما هو مدلول، وهذا الإلمام ليس بفعل الطبيعة ولا هو من مقومات العقل الخالص ولكنه من المواضعات التي يصطنعها المجتمع.[16]

❖ **الدلالة العقلية أو المنطقية**: فهي التي يعمل فيها العقل على إدراك طبيعة العلاقة التي تربط الدال بمدلوله، إذ يقوم العقل باستحضار الدلالة الغائبة بحقيقة حاضرة، من أجل تشكيل الدلالة، فالذي يربط بين الدلالتين هو العقل، وفي هذا يقول المسدي: "وفيها (أي الدلالة العقلية) يتحول الفكر من الحقائق الحاضرة إلى حقيقة غائبة عن طريق المسالك العقلية بمختلف أنواعها"[17].

ويمكن القول في ذلك؛ إنها دلالة تأويلية محددة بمعايير منطقية، حيث يمكن تحديد المسالك المتخذة في الكشف عن الدلالة المنطقية في أقسام ثلاثة:

- **مسلك البرهان القاطع**: وهو الذي تحكمه روابط المنطق العقلي، فقول إن بعض الفاكهة قد نضج، يعني أن ما تبقى لم ينضج بعد. وهو ما يشير إلى مفهوم الماصدق الذي جاءت به النظرية التأويلية.
- **مسلك القرائن الراجحة**: وهو الذي يقتضي ربطا ذهنيا أو اعتقادا ظنيا، يعتمد مبدئيا على معطيات تسمى "العلامات الدالة"، ثم يستكشف معناها وبواسطة القرائن المنطقية.
- **مسلك الاستدلال الرياضي**: ويقصد به الانتقال من المعلوم واقعيا إلى الغائب فرضيا[18]

❖ **الدلالة الطبيعية**: وترتكز على ارتباط طبيعي بين الدال والمدلول، يقول عادل الفاخوري في تعريفها؛ "في الدلالة، يجد العقل بين الدال والمدلول علاقة طبيعية ينتقل لأجلها منه إليه، كدلالة الحمرة على الخجل والصفرة على الوجل"[19].

فالدلالة الطبيعية جمع بين حقيقة ظاهرة، وحقيقة غائبة، ليس بالضرورة داخل إطار منطقي عقلي، لكن من خلال التجربة والتقليد انطلاقا من الإثباتات الكونية التي على أساسها يقوم اقتران الدال بمدلوله بشكل طبيعي، وهذا الاقتران الطبيعي؛ "يتمثل في الرابطة التي تكون ما يقع

عليه الحس الإنساني وبين تفسير الإنسان لهذا المحسوس، فأعراض الأمراض محسوسات يفسرها الطبيب وفق تغيرات تربط بين كل منها وبين مرض معين"[20]. وعليه "فالدلالة الطبيعية هي التي ليس بين الملزوم واللازم فيها ارتباط عقلي، إلا أن النظام الذي وضعه الله في الطبيعة قد أوجد هذا الترابط، فإذا سألنا العقل المجرد عن ملاحظة النظام الموجود في الطبيعة، لم يجد تعليلا عقليا له غير أن الاختيار المتكرر للأحداث الطبيعية، قد نبه على وجود هذا الترابط في الواقع"[21].

وبالإضافة إلى هذه الأصناف الثلاثة قسمت الدلالة إلى ثلاثة أقسام:

- **الدلالة من حيث المفهوم**؛ وتصنف كما الدلالة الوضعية اللفظية إلى ثلاثة أقسام وهي:

  - **دلالة المطابقة**؛ وهي دلالة اللفظ على معناه الحقيقي والمجازي بشكل تام.
  - **دلالة التضمن**؛ وهي دلالة اللفظ على بعض معناه الحقيقي أو المجازي أي أنها دلالة جزئية،
  - **ودلالة الالتزام**؛ وهي دلالة اللفظ على معنى آخر خارج عن معناه العرفي أو العقلي.

- **الدلالة السياقية**؛ وهي تلك الدلالة التي تستشف من الترابط العضوي بين عناصر الجملة وعناصر الجمل المكونة للنص ككل؛ أي أنها تدرس المعنى انطلاقا من بنية اللغة.

لكن الجملة التي تحمل قيما دلالية في ذاتها، تكون لزوما ذات وحدة بنيوية ووظائفية، وهو ما يشير إلى وحدة واستقلالية التركيب السياقي ودوره الوظيفي، حيث يمكن أن تحمل الجملة دلالة مستقلة داخل النسق الدلالي للخطاب، إلا أن هذا الاستقلال ليس نهائيا، حيث تظل مرتبطة بالسياق العام للنص الذي يفرضه المجال الدلالي للجمل الأخرى داخل نفس النص الذي تنتمي إليه.

وفي ذلك يقول عبد السلام المسدي: "إن استقلال التركيب لا يعزل وجود ارتباط معنوي، فالنص بأكمله مجال دلالي واحد، والجمل من النص تقوم على تسلسل معنوي عام بحكم انتمائها إلى نفس المجال الدلالي".[22]

- **الدلالة الموقعية**: من بين الدلالات التي يتناولها الدرس الدلالي الحديث دلالة يفرضها ويؤسسها موقع العبارة أو الصيغة من السياق، وكذا تركيب عناصر الجملة، وترتيبها داخل النص، وهو ما يشكل الدلالة الموقعية. فقد تشمل جملتين أو أكثر نفس الوحدات، ولكن ترتيب هذه الوحدات في كل جملة يختلف فتختلف الدلالة وفقا لذلك. وعليه؛ فالسياق اللغوي قد يمنح اللفظ دلالات مختلفة تحددها ضوابط خاصة.

وقد اهتمت نظريات الترجمة التي تأسست على علم الدلالة بتحليل التعالق الحاصل بين الكلمة والشيء والمفهوم، أو بين الدال والمدلول والدليل.

وبالتالي؛ فإن مقاربة الترجمة انطلاقا من علم الدلالة؛ يعني تجاوز البحث عن معان الكلمات بشكل منفرد، وتناول النص المكون من مجموعة من كلمات في لغة المصدر تحمل معاني معينة، ليتم نقل هذه المعاني باستخدام كلمات أخرى بلغة النص الهدف، بغض النظر عن العنصر الكمي للكلمات وعددها، على اعتبار أن معانيها ودلالاتها تتحدد بمعطيات عدة متعلقة في جلها بما هو ثقافي داخل كل لغة.

➢ النظرية الغائية/ نظرية الهدف

حاول هانس فيرمير عند وضعه للنظرية الغائية، أو نظرية الهدف في الترجمة، أن يقدم مقاربة تتجلى في تركيز الترجمة على النص الهدف، على اعتبار أن الغاية النهائية منها هي التي تحدد الاستراتيجية الترجمية الواجب اتباعها. وبحسب هذه النظرية، يتعين على صاحب النص أو المحتوى

المطلوب ترجمته، تحديد هدفه من الترجمة من أجل تمكين المترجم من اعتماد الاستراتيجية المناسبة للترجمة، وإلا فإن المترجم يضع نفسه في موضع صاحب النص، أو طالب الترجمة، ويفترض الغايات الممكنة ويفاضل بينها، وعلى أساس ذلك يشرع في تكوين استراتيجيته. وتفرق نظرية الهدف بين نوعين من الترجمات:

- ❖ الترجمات الوثائقية: حيث تكون القيمة التواصلية للنص هي أساس الترجمة، إضافة إلى استجابة ورد فعل المتلقي، وكذا ثقافة النص، وبنيته، ومعطياته اللسانية، فتنقل الترجمة بدقة مضمون النص الأصلي، وهو ما يعتمد غالبا في النصوص الأدبية.
- ❖ الترجمة الوظائفية: وهدفها التركيز على وظيفة النص الأصلي، وهي أكثر قابلية للتطبيق في النصوص القانونية والرسمية والإدارية نظرا لاجرائيتها، وموضوعيتها.

إن الترجمة كعملية تواصلية تتجاذبها المفاهيم والمصطلحات والتأويلات، وهو ما يجعلها عملية معقدة تمتح طبيعتها من تعقد الحياة اليومية و تعقد عملية التواصل و آلياته و اختلاف الثقافات و تجاذبها من جهة، و تجاذب الرؤى و النظريات حولها من جهة أخرى.

ترتهن أغلب نظريات الترجمة الحديثة إلى تناول الترجمة انطلاقا من علم اللغة وعلم الاتصال، فالترجمة بالنسبة للسانيين فرع من فروع اللسانيات التطبيقية، وبالتالي؛ فإن ممارستها ودراستها تقتضي تطبيق مختلف النظريات اللسانية التي تتناول الظواهر اللغوية من منظور وصفي.

كما أن جل نظريات الترجمة تنطلق في دراستها للترجمة من مقاربتين اثنتين هما؛ نظرية الاتصال وعلم الدلالة، إذ أن نظريات الترجمة لا تختلف في وصف الترجمة باعتبارها أحد تجليات الاتصال اللغوي، طالما تتضمن مرسلا، ومتلقيا، ورسالة، وسياقا، ووسطا، ومؤثرات داخلية وأخرى خارجية. فتشكل هذه العوامل كلها حلقة اتصالية، تؤدي هدفا أو وظيفة معينة؛ حيث يعمل المترجم على التركيز على الوظيفة التواصلية بين كل من مؤلف النص في اللغة المصدر، والمتلقي في اللغة الهدف.}

الهوامش:

[1] Diderot, D d'Alembert. Encyclopédie ou dictionnaire raisonné des sciences, des arts et de métiers, Vol 16, p 510

[2] Catford,J, A Linguistic Theory of Translation, 1965,p 01

[3] Delisle".Jean, Hannelore Lee-Jahnke, Monique C. Cormier. Terminologie de la traduction. 1999, p 83

[4] Nida,E and Taber, The theory and practice of translation, 1969,p 12

[5] Reiss, Katharina. La critique des traductions, ses possibilités et ses limites. trad. de l'Allemand par C. Bocquet.

[6] Pelage,Jacques. La traduction des discours 35 juridiques Problématiques et méthodes.2007.17.

[7] Marianne, La traduction aujourd'hui le model interprétatif, Lettres modernes minard, Paris, 2006 ,p 93

[8] الجاحظ، **كتاب الحيوان**، تحقيق محمد عبد السلام هارون، دار الجيل، 1955، الجزء الأول، ص ص 75-79

[9] كاتفورد، نظرية لغوية في الترجمة، ترجمة ذ خليفة العزابي ود محيي الدين حميدي، معهد الإنماء العربي 1991 م، ص53.

[10] المقدمة ج2، ص509

[11] علم الدلالة، نور الهدى لوشن، دراسة نظرية وتطبيق، 2014، ص2

[12] علم الدلالة، أحمد مختار عمرن، 1998، ص11

[13] التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، محمود عكاشة، 2005، ص09

[14] د. أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص 36-37-38-39

[15] شرح مطالع الأنوار: التحتاطي ص28. نقلة عادل الفاخوري في كتابه علم الدلالة عند العرب، ص16.

[16] اللسانيات وأسسها المعرفية، ص52

[17] المرجع السابق، ص47

[18] المرجع السابق، ص50-51

[19] عادل الفاخوري، علم الدلالة، ص.50-51

[20] تمام حسان- الأصول- دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص319

[21] عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، ضوابط المعرفة، وأصول المناظرة والاستدلال، ص26

[22] عادل الفاخوري علم الدلالة عند الغرب – دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة –ص43